بسمة وطن

rUON ˙eeF˙b

تعميم النظارات السوداء

■ بعض الصحف الحزبية والأهلية تحاول اعادة البلد الى احتقانات المشهد الذي كان قائماً خلال الأزمة السياسية التي سبقت حرب صيف ١٩٩٤م.

فعلى سبيل المثال طالعتنا أسبوعية «الشارع» المستقلة في عددها الأخير الصادر السبت بموضوع في صدر صفحتها الأولى جاء فيه: «قالت إن الرئيس عقد معها صفقة للوقوف ضد المشترك مقابل اطلاق معتقليها وفتح المطارات: القاعدة تدعو انصارها في اليمن للاستعداد بالذخائر وحفر الخنادق».

وجاء في التقرير: تحاول السلطة شن حرب جادة على الجهاديين في الشمال وتعتقد أن بإمكانها توظيفهم لإرهاب خصومها في المحافظات الجنوبية، راكنةً الى أنها مازالت تعيش أوضاع عام ٩٤م وما قبله، حيث كان الحزب الاشتراكي عدواً جاهزاً تم بسهولة حشد الجماعات الاسلامية للوقوف في وجهه.. اليوم تغيَّر الوضع لكن يبدو أن السلطة في صنعاء لم تفهم ذلك».

ونشرت الصحيفة ذاتها ما قالت إنه تقرير صحفي أمريكي نُشر الاربعاء الماضي وجاء فيه ان الحكومة اليمنية سهلت حركة وتنقل المجاهدين حول العالم.

هذا فضلاً عن لقاءات وتقارير نشرتها عدد من الصحف الحزبية والأهلية اعادت من خلالها قيادات القاعدة ورموزها الى الواجهة وكأنها على وشك الخروج من القمقم.

ومثل هذه الحملة لا تختلف عن تلك التي روجت لها قيادات وصحافة الاشتراكي ومن معه خلال أزمة ١٩٩٣م، والتي صورت للعالم أن نظام الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام هو حليف للأصولية الدينية وللقاعدة والجماعات الارهابية الأمر الذي جلب لليمن عداء الكثير من القوى الاقليمية والدولية.

واليوم وبعد فشل التحركات تحت مظلة الحراك الجنوبي وأزمة وأحداث صعدة وسيناريو اعاقة العملية الديمقراطية، بدأ التحريض يأخذ منحى جديداً بإعادة ملف القاعدة الى الواجهة أملاً في تحريض قوى اقليمية ودولية على النظام السياسي والسلطة وعلى الوطن ومصالحه العليا من أجل مكاسب ذاتية وحزبية تقتات على إبقاء الوطن في دوامة من القلق وعدم الاستقرار وخلق حالة من الشعور النفسي السيئ لدى المواطن.

وكأن هؤلاء الذين دائماً ما ينظرون الى الأمور بنظارات سوداء باتوا على أمل العمل على إلباس كل فرد عين نظارة سوداء للحيلولة بينه وبين كل أمل وكل حلم بالغد الأفضل.

alhayagim@gmail.com

◁ اطيـــاف

معارضة بلا حواس

عبدالعزيز بن بريك

■ قديماً قيل «فاقد الشيء لايعطيه» وقال صديقي الذي كان قد خلص لتوه من قراءة مقالة لأحدهم في صحيفة معارضة «إن هؤلاء بلا حواس» يقرأون الواقع بعينٍ فيها غشاوة..

● كان صديقي محقاً بتلك الأحكام التي اطلقها على مادة ذلك «المعارض» لكل شيء.. فقد تعوَّد هؤلاء الذين لايعرفون من الألوان إلاّ الأحمر ولايعرفون من الطريق إلاّ لونها الأسود بحسب غسان كنفاني في روايته «رجال في الشمس».

● الواقع الذي تعيشه أحزاب اللقاء المشترك مليئ بالتناقضات فيما بينها خاصة وأنها لم تظهر هذا التناقض إلاّ من خلال تلك التهيجات الصارخة في خطابها السياسي والإعلامي الذي تارة يظهر وكأنها تعيش خارج الخارطة السياسية وتارة أخرى وكأنها استيقظت للتو لترى نفسها داخل سياج نفسها تفتش عما يمكن ان تطلقه من اتهامات للسلطة وبأسلوب كيدي صارخ.

● هذه الثقافة التي جُبلت عليها المعارضة تستمدها من إرادة عاجزة عن قراءة الواقع السياسي فهي لم تدرك بعد انها تقف خارج خطوط التماس الذي لايؤهلها أن تكون معارضة من أجل استقامة الاعوجاج في ظلها المنكسر.. هذا الاحباط الذي ظهر جلياً من خلال هذا التخبط العشوائي الذي يلمسه كل من يعرف ذلك السلوك المشين الذي تتبعه في كل مساراتها السياسية.

● وإلاّ ماذا يعني ذلك الصراخ والعويل والهروب من المسئولية الوطنية وعدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة في أبريل ٢٠٠٩م وما أقدمت عليه من هروب صارخ من الحوار الذي يدعو اليه المؤتمر الشعبي العام في أكثر من مرة والذي اظهرها بذلك العجز عن المواجهة.. كل هذه الاستنباطات التي بنى عليها المواطن أظهرت أن أحزاب المشترك لا تستطيع أن تعطي شيئاً في العملية السياسية.

● ألم يكن صديقي محقاً وهو يحكم على تلك التصرفات في سلوك المعارضة بأنها معارضة بلا حواس وبلا قدرة على المواجهة حيث تملك فقط ذلك الصراخ الذي يُسمع ولكن بعد فوات الأوان.

الهاجس

wdF˙dND wK˙˙

لم يكن النقاش السياسي الذي دار خلال الفترة ١٨ أغسطس الماضي إلى اليوم أكثر من زوبعة في فنجان أحدثها اللقاء المشترك، الذي حاول اقناع الرأي العام والمنظمات الدولية أن المؤتمر انقلب على الاتفاق الذي أعد بنوده اللقاء المشترك دون أن يعترض المؤتمر الشعبي العام على حرف واحد منه..

وحاولت أحزاب المشترك خلال الفترة الماضية أن تمارس الزيف والمغالطات التي باتت هي نفسها تصدق مغالطاتها.. ويبدو أن القيادات داخل اللقاء المشترك تحاول ان تغطي فشلها وعدم قدرتها على استيعاب المستجدات ولاتحسن التعامل معها، إما لقصور في الفهم السياسي أو لانعدامه، فالذي حدث يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م ان قيادات أحزاب اللقاء المشترك صحت من نومها بعد كابوس خيم عليها طوال الليل وهاجس شيطاني أوحى إليهم أن ما طرحوه للاتفاق لم يستوعب أي شيء جدي من الإصلاحات الانتخابية، حسب زعم الهاجس الشيطاني الذي اعترف به محمد المقالح أحد قياديي الحزب الاشتراكي، ونشره في صحيفة «الثوري» لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني.

إن هذا الهاجس الشيطاني الذي سيطر على قيادات أحزاب اللقاء المشترك في وقت واحد أربكهم جداً وأيقظهم من نومهم مذعورين لايحسنون التصرف مع ما طرحوه للاتفاق وظلوا حتى ساعات متأخرة من نهار يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م في حالة هوس وحيرة تمنوا خلالها لو بقي يوم آخر لكي يناموا من جديد ثم يستفسروا من الهاجس الشيطاني الذي أربكهم عن كيفية الخروج من هذا الهوس وضغطوا بكل قوة من أجل التأجيل يوماً آخر، غير أن رئيس كتلة التجمع اليمني للإصلاح كان قد حسم الأمر في اليوم السابق بأن قدم باسم أحزاب اللقاء المشترك الأيمان المغلّظة وأشهد الله والشعب والعالم على ذلك وأنه في حالة عدم وفاء هذه الأحزاب بما طرحته هي من اتفاق فإن المؤتمر الشعبي العام ومجلس النواب في حل من أمره، ولما لم يجدوا مبتغاهم جاءهم هاجس النهار ليقول بلسانهم: إن المؤتمر الشعبي العام وكتلته النيابية انقلبت على الاتفاق الذي طرحته أحزاب اللقاء المشترك وظلوا يدندنون على هذا الهاجس بل وصدقوه دون ان يضبطوا ايقاعه بين الأعضاء حتى لايتسرب الاعتراف بالفشل إلى جماهير الشعب التي أدركت حقيقة الأمر منذ لحظة انقلاب المشترك على الاتفاق، ثم جاء اعتراف المقالح أخيراً بما طرحته هي من اتفاق فإن المؤتمر الشعبي العام ومجلس النواب في حل من أمره، ولما لم يجدوا مبتغاهم جاءهم هاجس النهار ليقول بلسانهم: إن المؤتمر الشعبي العام وكتلته النيابية انقلبت على الاتفاق الذي طرحته أحزاب اللقاء المشترك دون أن يعترض المؤتمر الشعبي العام على حرف واحد منه..

ولئن كانت أحزاب اللقاء المشترك خلال الفترة الماضية قد سعت لدى المنظمات الدولية وحاولت الاستقواء بها على إرادة الناخبين اليمنيين الأحرار إلاّ أن الشعب قد أدرك الحقيقة منذ اللحظة الأولى ولم يصدق ما تطرحه أحزاب اللقاء المشترك التي تحلم بالوصول إلى السلطة بأي ثمن وبأية وسيلة، وقد أدرك الشعب هذا التوجه ومخاطره، ولأنه صاحب المصلحة الحقيقية في الانتخابات فإنه مهما حدث من توافق إلاّ أنه يعرف لمن يمنح الثقة، واين يضعها، وعمن يحجبها، كما أن الشارع على يقين ان هذه الأحزاب تجيد التواصل مع المنظمات الدولية وتستقوي بها، ولا تجيد التخاطب مع الجماهير بل تستهين بإرادة الناخب، الأمر الذي يرفضه الشعب جملة وتفصيلاً، ولأن أحزاب المشترك لاتحترم إرادة الناخب وقد بان إفلاسها جماهيرياً، ولم تعد تحظى بالقدر الكافي من الاحترام الشعبي لخوض الانتخابات دون الدخول في اتفاقات خارج إطار الدستور والقانون، فإنها ستستمر في الاستقواء بالمنظمات الدولية على المواطن اليمني، ولذلك ينبغي التنبه لمثل هذا التوجه والعمل على فضحه وتوعية الناخب بمخاطر ذلك على مستقبل اليمن.

في المشهد السياسي

امين محمد جمعان

● جديد غير مستغرب وفقاعة مثل ما سبقتها من الفقاعات الصوتية والشذوذ التخريبي القاصد الإضرار بالمشهد السياسي اليمني وإحداث تشوهات غير مستحبة في تركيبته والرامي في حقيقته الى تصدير الأزمة وخنق مناخات التعبير وأجواء الحرية والانقلاب على الديمقراطية.

ذلك الذي تروج له بضع قيادات في الهرم الانقلابي المتربع على تكتلات ظلية في مسرح الفعل الهزلي لأحزاب المشترك الضائع وخماسي الأزمة والتصارع.. وبعيداً يذهبون في زعمهم أن الوطن بحاجة إلى الإنقاذ وأنهم هم البائسون من سينقذونه.. وأن مشروعهم التخريبي وصكوك التآمر التي تناصحهم بها توجهات اقليمية وغربية تناصب اليمن العداء وتسعى إلى توتير الحياة السياسية والنيل من السلم والوفاق الاجتماعي وتهديد الأمن والسكينة العامة وإعاقة جهود التقدم والبناء هي ذات الغاية والوسيلة، ناهيكم عن استغلال المساحة الحرة للتعبير والمناخات الديمقراطية لبث ثقافة الكراهية وخلق الأزمات واستنساخ مثيل مشابه لذلك التجاذب السلبي الافتراضي المخالف والذي يتصاعد ويشتد في الشقيقة العربية اللبنانية ليس لشيء إلا لإفراغ صراعات التنافس والسيطرة وحسابات التصفية لقوى مجاورة واقليمية واخرى صهيونية وأجنبية والمواجهة الميدانية عبر عملاء الارتهان والدفع الدولاري والمرتزقة من الساسة الخونة.

ولكن هيهات لذلك أن يتحقق.. كيف وشعبنا العظيم بات يدرك ويعي حجم المؤامرة وأضحى قادراً على التمييز بين الشرفاء الوطنيين من أبنائه وبين أولئك الأشباه أذيال العمالة والهيمنة.

بالأمس أسقطها وفي ماضي التاريخ وحاضره ومعاصره، مؤكداً على الدوام ارادته الحرة وقناعته الراسخة بحكمة قيادته وبوحدة زعامته وحتمية تاصّر جهود كافة فئاته وشرائحه لصنع مسارات تقدمه وبنائه وتطوره.

ليبقى يمن الوحدة والمجد.. قبلة للتوحد وأرضاً للتسامح والحكمة وعنواناً للعروبة والأصالة ورمزاً في سفر التاريخ والحضارة موطن السلام والمجسد الجوهري لقيم الاسلام في التوسط والاعتدال وفي ريادة آفاق الحرية والديمقراطية.

المرأة.. ويوم الحشر والنشر الانتخابي..!!

عبدالله دحيس

المرأة- مسكينة.. مظلومة.. محرومة، كلنا -أحزاب ومنظمات مدنية وشخصيات اجتماعية ومثقفين ومشائخ وقبائل- نتكلم عن المرأة وحقوق المرأة وحرية المرأة.. ونزايد باسم المرأة، والمرأة -أمنا.. والمرأة اختنا وعمتنا وخالتنا وجدتنا وزميلتنا ورفيقتنا وشريكتنا- في الحياة والمجتمع.. ووقت الله الله - عندما يحين وقت الجد، وتحمى «الطاسة طرنطاسة»- على ما تقولوا «وقت الفعل»- يضيع هذا الكلام كله، وتسيطر على نفوسنا ودواخلنا الأنانية وحب الذات، وتركب رؤوسنا- «أم الصبيان» مع «أم الجان».. وننسى انه عندنا «مرأة»- لها حق علينا.. ومحتاجة لدعمنا، وتطلع عندنا نحن «أبو مريجيل»- الغيرة والنذالة والنكران والجحود والمعفاطة- وكأن.. «بطون أبهاتنا» هي اللي حملتنا «تسعة شهور»- وليست «بطون أمهاتنا».. وولدونا -والعياذ بالله.. من «مؤخراتهم»- وربما البعض منا من الرجال الذكور وليس «الاناث» توجد عنده عقدة.. إنه أتى الى هذه الدنيا الواسعة الوسيعة.. عبر «التلقيح الاصطناعي»- أو بما يسموهم.. «أطفال الانابيب»- ومنشان هذا- هم.. يشتلوا ويحتطوا، ويتحولوا الى رجال مسعورين.. ووحوش ونمور، لا ينفع معاهم.. تعليم ولا ثقافة ولا محو الأمية ولا حضارة ولا قنوات فضائية مفتوحة ولا مشفرة، ولا يحزنون، كلما سمعوا حاجة اسمها «قضية المرأة» وحرية المرأة ودعم المرأة، بل ويهبون بكل ما أوتوا من «امكانات رجالية، وغير رجالية، الى اغلاق كل الابواب والمعابر أمامها، ونرجع من حيث بدأنا من جديد.. الى «فتاوى المطاوعة» اخوتنا في الله.. أن المرأة مكانها البيت، ولا يجوز شرعاً وحرام، أن تخرج من بيتها، إلاّ «مرتين» ان كانت متزوجة، مرة لزيارة أهلها وبإذن بعلها - على ما تقولوا زوجها- بس نحن قلنا «بعلها».. بحسب «كلام المطاوعة»، والمرة الثانية، وهي محمولة على «النعش» الى المقبرة، حيثما يكون الأجل قد وافاها، وغادرت الدنيا الفانية، وما بين هاتين «الاثنتين».. إن كانت هناك حاجة شرعية لخروجها فلا بأس- وبحسب «الفتوى المطاوعية»، أن تخرج شرط أن تكون «مقرقرة مبرقعة»، لا معطرة ولا مبخرة ولا مشلحة، إلاّ من «طرف عيونها» مسموح لها، حتى لا تتسبب في حوادث مرورية بشرية «اكسدنت بشري».. نودي بحياتها او بحياة من تدهسهم، ولا بأس أيضاً.. أن تصوت في الانتخابات، ولكن من وراء الحجاب، وعندما يقتضي الأمر ذلك ويكون لصوتها «منفعة شرعية».. انتهت تفاصيل «الفتوى المطاوعية»!!

بس يا اخواني -بالأمانة والديانة.. الرجال مش كلهم ولا الأحزاب كلها.. ضد المرأة وحرية المرأة وحقوق المرأة، فهناك من الرجال والأحزاب والمنظمات المدنية- حتى من القبائل والمشائخ المتنورين- من يشجع ويدعم المرأة، ويسندها ويقف الى جانبها ويؤمن بحريتها وشراكتها في كل شئون الحياة والمجتمع.. وفي السياسة والحكم والثقافة والفنون والعمل وتكوين ورعاية الأسرة.. وفي الانتخابات، كمرشحة، وكم أتمنى من كل قلبي وقلب قلبيي، ومع قُرب الانتخابات حقت مجلس النواب، أن تقوم المراكز البحثية المتخصصة في الجامعات، حكومية وأهلية، والمنظمات المعنية والمهتمة بشئون وحقوق المرأة، واتحاد نساء اليمن- من بينهم والادارات المختصة عن قطاع المرأة في الأحزاب والهيئات المدنية، بعمل «استبيان» حقيقي وواقعي لا فيه.. «لف ولا دوران».. لمعرفة رأي جميع الأحزاب دون استثناء، ورأي الشرائح الاجتماعية عامة، حول مشاركة ودعم المرأة في الانتخابات «نأخبة ومرشحة»، وهذا هو «بيت القصيد».. وهنا بايبان الصدق من الكذب، ومنو مع المرأة ومنو ضدها..؟! ومنو اللي يستغلها.. «يوم الحشر والنشر الانتخابي» للتصويت وبس، وبعد الانتخابات، الله معاها.. ونرجع مرة ثانية الى فتاوى اخوتنا في الله.. أن البيت مكانها، والمطبخ مجلسها الشرعي، عوضاً عن مجلس النواب والاختلاط بالرجال..!!

المرأة- حقاً مازالت مظلومة.. فهناك من يجاهد لعودتها الى حياة العصر الحجري.. ومع سبق الإصرار والترصد!!

● لننتصرْ للمرأة..

للتذكير.. أيها الرفيق «الصراري»!!

عفيف محمد

■ كنا لا نريد أن نذكر الرفيق المدعو «علي الصراري» بتاريخه وتاريخ رفاقه، الذين حكموا المحافظات الجنوبية، بسياسة الإرهاب السياسي والفكري والبطش والاذلال والسحل والقتل والتآمر وتشريد الشرفاء، والتعدي على الاعراض، ومصادرة حقوق الناس، وتأميم الممتلكات الخاصة، حتى مكائن النظافة والمخابز ومقاهي الشاهي ومفارش الخضار والصيد لم تسلم من تطرفهم السياسي وتصرفهم الطفولي النزق، ولا المرأة التي «أمموها» وجاءت جماعة الاصلاح «وبرقعوها».. وكثيرة هي المتاعب، التي خلفها «الرفاق» لأبناء هذه المحافظات، المغلوبين على أمرهم..!!

وكنا لا نريد أيضاً أن نفتح «ملفات الماضي» أو ننبش البلاوي والمآسي، لأننا حريصون على الوحدة الوطنية للشعب، الذي عانى بما فيه الكفاية من مساوئ الرفاق، وأتت وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م، لتنقذه من كل هذه الاشرار والظلمات.. ولكن لا بأس أن نقول لهذا المدعو «الصراري» احد قادة الاشتراكي- من بعد ١٩٩٤م، ان ما كتبته في صحيفة «الناس»- الخناس- البائسة، الأثنين الماضي، يُرد عليك- جملة وتفصيلاً، وما ذكرته من افتراءات- لا يزعج قيادة المؤتمر الشعبي العام، ولن ينال من وطنيتها وتاريخها النضالي، بل يزعج «رفاقك» الأمميين -حاملي شعار «المنجل والمطرقة».. ويفتش ويكشف تاريخهم سيئ الصيت والسمعة!!

فأنت تعلم علم اليقين- أيها «الرفيق الاشتراكي» المتمركس، انك خلال حرب «صيف ١٩٩٤م» التي قامت بسبب اعلانكم «جريمة الانفصال» ومحاولة الانقلاب على الوحدة بقوة السلاح، قد كنت واحداً من «الفريق الاعلامي» الذي تم اختياره بعناية فائقة، من قبل زعيمكم وقائدكم في التمرد على الوحدة والشرعية الدستورية، حيث تولى هذا الفريق ادارة العملية الاعلامية- المساندة لتنفيذ هذا المخطط التآمري القذر لاعادة تشطير الوطن، والقيام بالتحريض الاعلامي والسياسي، للوصول الى هذا الهدف، مدفوع الثمن، وكيف كنت تمارس الترهيب ضد الموظفين البسطاء، العاملين في صحفكم.. وفي اذاعة وتلفزيون عدن، وأجبارهم على الانحياز قسراً الى صفكم الشيطاني التآمري الانفصالي، ومن يخالفكم الرأي والتوجه- كان مصيره السجن والتغييب والفصل من الوظيفة وقطع المعاش- والشواهد على ذلك كثيرة، وذاكرة الكثير من الزملاء الاعلاميين والصحفيين من طالهم أذاكم، ما زالت حية.. وكيف حولتم مبنى «مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة والنشر» في مدينة «المعلا بعدن»الى وكر، تلتقي فيه قياداتكم التآمرية الانهزامية، ومركز لضخ الاكاذيب والتغرير بالبسطاء من المواطنين الابرياء وعامة الناس، والدفع بهم لحمل السلاح، تحت حجة ان هناك «غزواً اسرائيلياً» وتدخلاً اجنبياً لاحتلال عدن.. ولكن انكشفت بعدها حقيقتكم.. انكم أردتم من هذه التعبئة المغلوطة وحمل السلاح، الانقلاب على الوحدة وتدمير الوطن!!

لقد كنت أيها الرفيق المدعو «الصراري» وفريقك الاعلامي، وهذا للتذكير.. خشية أن تكونوا قد نسيتم -تتبعون مباشرةً- أمينكم العام للاشتراكي- حينها، الذي أعلن وقاد مع آخرين -أنت تعرفهم جيداً- جريمة الانفصال، بعد منتصف ليلة ٢١ مايو ١٩٩٤م، اذ أردتم أن يكون هذا التاريخ، بديلاً عن التاريخ لليوم المبارك، «٢٢ مايو ١٩٩٠م».. يوم اعلان الوحدة المباركة، وكثيرة هي «البيانات التحريضية» التي كنت تكتبها، وتقارير الحالة التي ترفعها الى حضرموت مباشرة، الى قائدكم.. والى أولئك الآخرين، من الذين أوكلت لهم مهمة البقاء في الخارج من رفاقك -وبالذات في «لندن» وبعضهم مازالوا احياء، ولعلك تتذكر ايضاً، كيف أتيتم بعدد من «الصحفيين المرتزقة» من الخارج للقيام بمهمة تضليل الرأي العام الخارجي، وحتى اللحظة لم تسددوا «فواتير» اقامتهم في أحد فنادق عدن، يا لوماه عليك أيها الرفيق «الصراري»!!

أما ثالثة الأثافي، فهي «أكياس الفلوس» أبو دينار ودولار التي حملتها على سيارتك، عندما شعرتم بهزيمة وسقوط مشروعكم وانتصار الوحدة.. وإذا عدت.. عدنا.. يا أيها الرفيق..!!

الميثاق الوطني نواة وحدة الشعب الفكرية

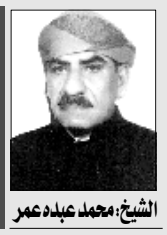

نظرات في صميم الإيمان

الشيخ: محمد عبده عمر

◁تلك النواة الميثاقية المحققة لآمال الشعب وطموحاته والمتفاعلة مع أصالته وعقيدته الإسلامية، وبالتالي فإن الارتقاء بقدرات الشعب وإمكاناته ومخزون إرثه الحضاري الفكري والمادي كفيل بخلق التفاعل الايجابي لبناء الدولة اليمنية الحديثة والمعاصرة الذي حدد الميثاق الوطني معالمه الاساسية لها في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإدارية،

وقد تحققت بعد إعادة وحدة الشعب المقدسة في ٢٢مايو ١٩٩٠م بعض نواحي بناء دولة اليمن الجديد.. نشير الى أهم جوانب هذا البناء المتمثل بديمقراطية الحكم وإشراك الشعب -كل الشعب- كمبدأ من مبادئ المشاركة في الحكم من خلال مؤسستي النواب والشورى، والنظام الانتخابي الذي لا يستثني أحداً سواء أكان من رجال القمة او القاعدة بمن فيهم رئيس الدولة، ولم يعد اليوم حاكم ومحكوم بالمفهوم القديم بل أصبحت المسؤولية ومفهوم المشاركة في الحكم قاسماً مشتركاً بين الحاكم والمحكوم، وأصبحت المنافسة في المشاركة في الحكم بين أبناء الشعب بلا استثناء من خلال صناديق الاقتراع، وأصبح هذا الحق دستورياً وقانونياً وشرعياً للشعب كل الشعب لا يجوز التصرف به ولا المصالحة عليه كونه حقاً دستورياً مشاعاً بين أبناء جميع أفراد الشعب لا يملك التصرف فيه فرد أو جماعة مهما كانت مكانتهما في المجتمع او رصيدهما النضالي في خدمته والا لجاز التصالح على الدستور باعتباره المرجعية الدستورية والقانونية والشرعية لقانون الانتخابات واللوائح المتفرعة عنه، وهذا أمر خطير لا يقبل به الشعب، فضلاً عن الذين بحّت حناجرهم وسالت مذارب أقلامهم أنهاراً على الصحف التي يطالبون فيها ببناء «دولة النظام والقانون».. إن هذه المفاهيم المنحرفة لقدسية المفاهيم الدستورية والقانونية هي من أهم المعوقات لبناء دولة النظام والقانون.. فهل نعي أين يكمن الخطر؟.. ليس فقط على قانون الانتخابات بل على الوحدة الوطنية التي تمت إعادتها في ٢٢مايو ٩٠م بعد أن استفتي عليها الشعب كل الشعب دستورياً مرات ومرات بحيث أصبحت من الثوابت الوطنية والشرعية التي لا يجوز مجرد التفكير المساس بها ولا يرقى للمساس بها أي حق من الحقوق مهما كان هذا الحق وسواء أكان لفرد أو جماعة ولا يعني ذلك عدم المطالبة بأي حق من الحقوق أكان فردياً او جماعياً، فهذا حق شرعي مكفول شرعاً ودستورياً، وتبقى ثوابت ومقدسات وحدته وسيادته الوطنية والدستورية مرجعية لحقوقه وواجباته ولا نعلم إذا حاول أحد المساس بثوابت الشعب كيف يصل الى الحقوق التي يطالب بها؟ وهذا المفهوم المنحرف والسلوك المعوج ضد مقدسات الشعب وثوابته لا يخلو من أمرين: الأول الجهل بثوابت الشعب المتمثلة بعقيدته الإسلامية الواحدة وبوحدته الوطنية التي هي جزء لا يتجزأ من عقيدته بإجماع علماء الاسلام، وليس فقط علماء اليمن، وهذا الجهل لا يجوز التسامح فيه لما يترتب على التسامح فيه من أخطار تمس حاضر الشعب ومستقبله.

والأمر الثاني أن يكون مرجع مفهوم هذا السلوك المعوج التجاهل المتعمد وهذا أخطر من الأول ومن خلاله يتضح بأن الأمر لا يتعلق بحقوق ولا مظالم ، وإنما بنوايا لا تقف الا عند القضاء على وحدة الشعب وثوابته، وهنا تكون المواجهة مع الشعب وليس مع قيادته السياسية.

«الإصلاح» والمتاجرة بمعاناة الناس

محمد انعم

■ نعاني من الفقر.. من الفساد.. من الجهل.. من الكذابين.. من المنافقين.. من التقطع.. من التهرب الضريبي والجمركي.. من شحة المياه.. من تصحر الأراضي الزرعية.. من.. من.. إلخ..

إذاً المطلوب منّا ألا نتحول الى مجرد منشدين للمآتم ونظل نتضرع الى الله أن يمدد اقامة عزرائيل أو يعطيه اقامة دائمة في اليمن.. بل لابد أن نبحث عن حل لهذه المشاكل وغيرها بطريقة تعبر عن الحرص والحب الحقيقي الذي نكنه لإنساننا اليمني ووطننا الغالي.

إن توظيف معاناة بعض المواطنين واستغلالها كبرشورات لدعاية حزبية عمل مقيت يكشف أن حزب الاصلاح تحديداً ينتهك حقوق الانسان في بلادنا بطريقة سافرة.

فإذا كانت كل تلك المشاكل والظواهر التي أشرنا اليها تدركها الدولة وشخّصها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية إذاً لا حاجة للتشهير بالمواطنين الضعفاء والبسطاء من قبل اعلام حزب الاصلاح الذي يستقصد نشر صور أولئك الناس الأبرياء للشماتة بهم والمتاجرة بصورهم دون إذن منهم ليس بهدف انتشالهم من مستنقع الفقر الغارقين فيه.. وإنما من أجل تحقيق مكاسب حزبية رخيصة وبأساليب دنيئة.

إن تعاليم ديننا الاسلامي وعادات وتقاليد شعبنا وأخلاقيات الصحافة تحظر ذلك.. والمؤسف جداً أن تظل المنظمات المدنية المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان صامتة عن هكذا استغلال بشع لمعاناة بعض الناس دون أن تنبري للدفاع عن أمثال هؤلاء المستضعفين في الأرض لأن اتباع مثل هذه الأساليب يؤكد تجرد الاصلاح من أي أحاسيس أو مشاعر دينية وانسانية.

إن قضية الفقر لا تحل بهذه الأساليب الرخيصة أبداً.. ويدرك الجميع أن الفقر مشكلة يمنية منذ القدم، والجوع ظل قروناً أحد أبناء الأسرة اليمنية، ولا ينكر هذا الناس الصادقون خلافاً أن الأرزاق بيد الخلاق ولم يؤتمن عليها حتى الأنبياء عليهم السلام.

ولهذا ننبه الى خطورة الخطاب التضليلي الاعلامي والسياسي الذي تتبعه أحزاب اللقاء المشترك في تناولها لهذه القضية أو غيرها من الظواهر المشار اليها آنفاً.. كون هذا الخطاب المرضي لا يقدم حلولاً تساعد على التخفيف من مرارة الحياة وضنك العيش الذي يواجهه الآلاف من أبناء مجتمعنا، وانما يسعون من ورائه لتحقيق مطامع سياسية ومصالح خاصة وتنفيذ اهداف مشبوهة ومنها زيادة حجم رقعة الاعاقة بين الاسواء من سليمي العقل والبدن عبر اغراق الشباب في اعماق ثقافة الاتكالية أو رميهم بكل قسوة وسط لجج من اليأس والاحباط اللذين لا علاج لهما أبداً، خلافاً لإشاعة أساليب الدجل والتضليل في المجتمع.. لتدمير جسور المحبة والثقة والألفة بين اعضاء المجتمع.

لقد حثنا ديننا الاسلامي على العمل.. بل إن كل النظريات الاقتصادية الحديثة ومعها كل قواعد المعرفة القروية البسيطة تؤكد أن التخلص من الفقر والفساد والبطالة وغيرها من الأمراض الاجتماعية لا يمكن أن يكون عن طريق الضمان الاجتماعي وانما عن طريق العمل والانتاج لأن توزيع هذه المعونة بطريقة عشوائية تفاقم من مشكلة الفقر من خلال زيادة اعداد الاتكاليين والكسالى من عام لآخر.

حقاً إننا نعاني فعلاً من خطاب حزبي مفلس وتخريبي ايضاً ونجد ذلك بأنموذج خطاب المشترك في تعامله مع مثل هذه القضايا بسطحية وعدائية وعدوانية ايضاً واذا كنا نرفض استخدام صور الفقراء من الاصلاح، اذا كانوا يستخدمون ذلك نتيجة غبائهم المفرط فإن عداءهم للشعب يتضح لنا من خلال تعاملهم مع معونة القمح الاماراتية المقدمة لبلادنا فقد ظل خطاب الاصلاح خصوصاً والمشترك عموماً يستغلها لممارسة الدجل السياسي والتضليل بصورة مقززة.. وبلغ حقد هؤلاء الأمراض الى درجة اشاعة الاكاذيب حول تقاسمها وبيعها للسوق السوداء.. فيما كانت الشحنة مازالت داخل اراضي دولة الامارات العربية المتحدة.

والكل يدرك أن الهدف من وراء تلك الاكاذيب هو حرص أحزاب المشترك على حرمان الفقراء والمنكوبين في بلادنا من الحصول على المعونات من الاشقاء والاصدقاء مستقبلاً.. للأسف هذه الحقائق ليست بريئة اطلاقاً خصوصاً وأن الاصلاح يدعي أن لديه مشائخ وعلماء ليس في الذرة ولا في علوم الفضاء وانما في الدين والاقتصاد الإسلامي ودعاة ايضاً.

وهذا ما يؤكد أنهم يمارسون عملاً تخريبياً عن قصد وتعمد.

بوضوح

عن سفينة الأخوة

ابن النيل

■ قبل أيام قلائل.. ارتكب مغتصبو حقوق أهلنا في الوطن المحتل واحدة من عمليات القرصنة البحرية الصريحة.. التي استهدفت الحيلولة دون تمكين سفينة الأخوة اللبنانية من الوصول الى شواطئ غزة، بغية تخفيف حدة معاناة بني قومنا في هذا القطاع الفلسطيني المنكوب، واشعارهم بالتالي بأننا نتقاسم معهم همومهم، وبأنه لا يمكن بحال من الأحوال ان نكون بمنأى عما أصابهم بفعل العدوان الصهيوني الغاشم الذي استهدف الاجهاز على روح المقاومة في عميق دواخلهم.

غير أن هؤلاء القراصنة من بني صهيون.. لم يرق لهم ذلك، فراحوا يطاردون سفينة الأخوة هذه.. في عرض البحر، إلى أن تمكنوا من اقتحامها بالفعل، وإيذاء من على متنها من الركاب، ومن بينهم من رافقوا رحلتهم التضامنية هذه من الإعلاميين والإعلاميات، ومن ثم .. مصادرة ما بحوزتهم من وسائل اتصال وأدوات تصوير.

الأعجب من كل هذا وذاك.. أنه جرى ارتكاب عملية القرصنة هذه في مياهنا العربية الاقليمية، دونما أدنى اكتراث بحرمة سيادتنا المفترضة عليها.

وكم كان ملفتاً للنظر حال وصول ركاب السفينة إياها الى الاراضي اللبنانية عبر «الناقورة».. مدى ما يتمتع به ركابها من ثقة بأنفسهم وما يمتلكونه من قدرة على الانتصار لإرادتهم الحقة، وهو ما بدا واضحاً وجلياً في جسارة مواجهتهم مختطفي سفينتهم، وإصرارهم العنيد على تكرار المحاولة ثانية، غير عابئين بما تعرضوا له او ما قد يتعرضون له لاحقاً من مخاطر.. ربما تتهدد حياة جميعهم - لا سمح الله..

ولبث مواقف أولي الأمر فينا.. ترقى الى مستوى ما تمثل في شجاعة الاعلاميتين اللبنانيتين اللتين كانتا برفقة ركاب سفينة الأخوة اللبنانية ذاتها، حال مواجهتهما لمرتكبي عملية القرصنة البحرية هذه..وإلى هذا الحد المخجل.. باتت سيادتنا على مياهنا الاقليمية منتهكة، مثلما هي أرضنا وسماؤنا كذلك.

فما الذي تبقى لنا من حيثيات استقلالنا المفترض..؟! هذا هو السؤال ، وألى حديث آخر.